الثورة الخميس 10 رجب 1433 هـ - 31 مايو 2012م العـدد (17362)

الأسعار تتجاوز السياسة ..وتسحق المواطن بالقاضية

حماية المستهلك: الاحتكار والانفتاح العشوائي يديران الاقتصاد اليمني

الحجج لا تنتهي لكنها لا تبرر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسب كبيرة تصل إلى مابين ٣٠-٤٠٪ وإن كانت البنية الاحتكارية للسواق اليمنية آخذة في النمو، فإن القدرة الشرائية للمواطنين في تدهور دراماتيكي يبدو أن فصوله لم تنته بعد.

فارتفاع أسعار المواد والسلع الغذائية بالسوق اليمنية بصورة غير معهودة وبشكل يومي أصبحت ظاهرة تمتاز بها السوق المحلية دون غيرها ولعبة يتقنها التجار اليمنيون بامتياز مستغلين الأوضاع التي تمر بها البلد.

استطلاع /عبدالله الخولاني

الحليب والزيوت قادت الارتفاعات في السوق المحلية ،وهو ما خلق حالة من التخوف لدى المستهلكين ومراقبي السوق اليمنية من أن يسعى تجار ومراكز التجزئة استغلال موجة ارتفاع الأسعار لرفع هامش أرباحهم في مختلف أنواع السلع، الأمر الذي يحدث أضرارا كبيرة على المستهلكين.

احتكار

وارجع اقتصاديون هذه الارتفاعات إلى الأوضاع التي تمر بها البلاد واتساع الممارسة الاحتكارية في السوق المحلية وضعف الرقابة الحكومية على الأسواق مؤكدين أن حرية السوق لا تعني ترك الحبل على الغارب والتلاعب بأقوات المواطنين فاقتصاد السوق يعني المنافسة العادلة وعدم الاحتكار، متوقعين أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف النقل البري والبحري والجوي.

بلد المنشأ

وبحسب صالح ردما –تاجر فإن أن أسعار الحليب والأجبان زادت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٣٠٪، وأن الزيادة جاءت من المصدر وارتفاع تكلفة النقل الداخلي مشيرا إلى أن مبيعات بعض الأنواع تراجع كثيرا وخصوصا الحليب الذي زاد سعره نحو ٣٥٪.مضيفا: إن هناك استياء كبيرا من المستهلكين جراء تلك الزيادات، ولكن التجار يشترون السلع بأسعار عالية ونضطر لتحميل الزيادات على المستهلك"، نافيا رفع هامش الربح لديهم؛ لأن الأمور لا تحتمل أكثر من ذلك".

استياء المستهلكين

وطالب المواطن محمد الشرماني(٣٥ سنة – موظف) الحكومة بالتدخل لوقف تلك الارتفاعات الكبيرة التي صارت تتم بشكل شهري إن لم يكن يوميا.

وأضاف أنه يشعر أن هناك زيادات في كل مرة يشترى فيها مواد غذائية، "كل أسبوعين أشتري أغراض المنزل وبنفس الكميات، وأجد زيادة في كل مرة.

اعتراف

من جهته، أقر سالم الشرعبي مدير مبيعات في أحد المراكز التجارية ، أن هناك عدداً من السلع شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها ومنها الحليب بأنواعه، والزبدة، ،والأجبان، وزيوت الطبخ، وبعض العصائر واللحوم ،ومادة الدقيق وتراوحت الزيادة في أسعارها إلى ما بين ٣٠إلى ٥٠٪.

وأضاف: إن تلك الزيادات أضرت بالمستهلكين الذين تذمروا من تلك الزيادة، وأدت إلى تراجع الطلب على بعض الزيوت التي كانت مرغوبة لدى بعض المستهلكين، وكذلك الأجبان وحليب البودرة.

ونفى أن يكون سبب الارتفاع داخليا، ولكن يأتي ذلك نتيجة ارتفاعات عالمية على كثير من المنتجات وارتفاع أسعار الشحن وغيرها من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

وشدد على أهمية الاعتماد على المنتجات المحلية وإحلالها بدلا من المستورد بما يساهم في تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها.

النفط

من جهته، قال سالم محمد–تاجر–:إن ارتفاع الأسعار بشكل عام يعود إلى التضخم العالمي ، ولكن ارتفاع أسعار النفط انعكس سلبيا بشكل كبير على كثير من المنتجات، سواء كانت صناعية أم غذائية، كما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن مما تسبب في تحميل تلك الارتفاعات على المستهلك النهائي". داعيا المستهلك إلى أن يعي ما يستهلك، وترشيد استهلاكه لمختلف السلع.

هامش الربح

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ارتفاع هامش الربح لدى عدد من تجار التجزئة والمواد الغذائية مستغلين الاوضاع التي تمربها البلاد، وهو ما أسهم في زيادة الأسعار للسلع الأساسية.

موضحين أن الزيادة في هامش الربح أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الزيادة العالمية للسلع.

لافتين إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن مقارنة مع انخفاض الأسعار عالمياً، أصبح مألوفاً في بلد تسيطر عليه الاحتكارات، لكن جميع المبررات التي ساقها المستوردون تصبح واهية مع مراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

ادعاءات

جمعية حماية المستهلك تقول: إن كل المبررات التي يروج لها التجار ليست كلها صحيحة ,مؤكدة أن الاحتكار واستغلال الأزمات والانفتاح العشوائي يديران الاقتصاد اليمني، منوهة بأن مؤشر الجمعية يشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٠٪ ، والأسباب هي ذاتها، فاليمن وضعه خاص ولا يلحق بالأوضاع العالمية المتعلقة بالأسعار.

وأوضحت أن هناك انخفاضا في القوة الشرائية للأسر وحجم الاستهلاك.

٧ر٥٥ مليار ريال إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم

■ ،،خاص/ الثورة

بلغ إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم خلال العام المنصرم ٢٠١١م نحو ٥٥ مليارا و٧٢٧ مليون ريال مقارنة بالاعتماد المرصود لنفس الفترة والبالغ٨٩ مليارا و٧٧١ مليون ريال ، وبنقص يبلغ ٣٤ مليارات و٤٤مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن النفقات الفعلية الأولية على الإقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية بلغ ١٨ مليارات و ٩١٥ مليون ريال مقارنة بالاعتماد البالغ لنفس الفترة ٥٢ مليارا و٤٣١ مليون ريال وبنقص يبلغ ٣٣ مليارا و٥١٦ مليون ريال .

كما بلغت النفقات لسداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم ٣٦ مليارا و٨١٢ مليون ريال مقارنة بالاعتماد البالغ ٣٦ مليارا و ٥٢٣ مليون ريال وبزيادة تبلغ ٢٨٩ مليون ريال .

٢١ سفينة تفرغ ١٣٨ ألف طن من البضائع بموانئ البحر الأحمر

■ ،،الحديدة/ سبأ

أفرغت إحدى وعشرون سفينة وناقلة في موانئ البحر الأحمر اليمنية (الحديدة ، المخا ، والصليف) خلال العشرة الأيام الماضية ١٣٨ ألفاً و٤٤٠ طناً من المحروقات و الاسمنت والحبوب إضافة إلى الحاويات والمواشي .

وذكر تقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية أن ثماني ناقلات أفرغت في ميناء الحديدة ٤٢ ألفاً و ٦٧٣ طناً من الديزل و ١٧ ألفاً و ٩٧٨ طناً من البترول و ٧ آلاف و ٧٠٩ أطنان من المازوت و ٣ آلاف و٩١ طناً من الجيت ..

موضحاً أن ثماني سفن أفرغت في الميناء ٢٣ ألفاً و ٤١٣ طناً من القمح وألفين و ٨٠٠ طن من الإسمنت و ٣ آلاف و ٨١٥ حاوية . وأشار التقرير الذي تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه إلى أن ناقلتين أفرغتا في ميناء المخا ٩ آلاف و ٨٤٠ طناً من المازوت فيما أفرغت سفينتان ٣ آلاف و ٨١٩ رأس أغنام و ألفاً و ٥٠٠ رأس أبقار . وقالت المؤسسة في تقريرها: إن ميناء الصليف استقبل سفينة واحدة على متنها ٣٠ ألفاً و ٢١٧ طناً من الذرة.

دراسة: ضعف التسويق وعدم المعرفة بطرق التخزين الجيد يتسبب في فساد بعض المنتجات الزراعية

■ ،،خاص/الثورة

أكدت دراسة ميدانية أن ضعف التسويق الزراعي لمنتجات المزارعين وعدم معرفتهم بطرق التخزين الجيد يتسبب في فساد بعض المنتجات الزراعية وعدم قدرتها على الصمود للوصول لأسواق أكبر من المتواجدة بقربهم. ولفتت إلى تحسر الفقراء على ضعف دور التعاونيات الزراعية والتي كان لها كان دور إيجابي في السابق كشراء الحاصلات الزراعية من الفلاحين وتسويقها ومساعدة المزارعين بالبذور والمكنة الزراعية وغيرها من الخدمات وبخاصة في محافظة حضرموت وشبوة وبينت دراسة أصوات الفقراء أن المزارعين لم تصل إليهم أيا من القروض البيضاء أو دعم توفير المكنات الزراعية وتوفير البذور المحسنة وتشجيع المحاصيل المقاومة للجفاف أو تلك التي تحمي المحاصيل النقدية أو خدمات الإرشاد، حيث أكد أفراد مجتمعات الدراسة عدم معرفتهم بهذه الخدمات عند سؤالهم. وأشار الفقراء أنهم يقومون بتخزين بذور الحبوب كالدخن والذرة وغيره من سنة إلى أخرى.

كما أفاد معظم الفلاحين أنهم يعتمدون في زراعتهم للأرض على خبرة الأجداد أما بالنسبة للمرشدين الزراعيين فقد صرح الكثير من الفلاحين في معظم المناطق التي تمت في الدراسة أنهم غير متواجدين في مناطقهم فيما عدا بعض المناطق في حضرموت، ولكنهم كما قال بعض المواطنين من هذه المناطق بقوله" يوجد مرشد زراعي لكنه لا يقدم أي خدمات".

التحضير للمؤتمر الوطني للمياه في الحديدة وحجة والمحويت وريمة

■ ،،الحديدة/خديجة بورجي

عقد أمس بالحديدة المنتدى الأقليمي الأول للتحضير للمؤتمر الوطني للمياه لمحافظات الحديدة وحجة والمحويت وريمة، الذي نظمته وزارة المياه تحت شعار «الماء قضية حياة» بالتنسيق مع «مشروع استجابة» الممول من الوكالة الأمريكية الدولية بمشاركة ممثلين من السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشباب ومختصين من هيئة تطوير تهامة والقطاع الخاص، وهدف المنتدى الذي حضرة محافظ محافظة ريمة ووكلاء محافظتي حجة والمحويت إلى حشد الدعم والتأييد لقضية المياه في اليمن عن طريق تعزيز الحوار مع المجتمع المدني وإشراكه بفاعلية في وضع الأولويات اللازمة من أجل إدراج قضايا المياه في مؤتمر الحوار الوطني وحصول قضية المياه على الأولوية المناسبة، وفي تصريح للمهندس/أحمد العشله وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري والاستصلاح الزراعي أشار إلى أهمية هذه المنتديات التي تركز على وضع المقترحات والحلول من أجل رفعها إلى وزارة المياه لوضع التصورات مع الحكومة والجهات المانحة لحل أزمة المياه فالهدف منها حشد المجتمع بأهمية المياه كونها في نظرنا ونظر الكثير من الناس من الأهمية بمكان والمتوقع أن يخرج المنتدى هذا بمناقشة إعلان صنعاء الذي صدر في يناير ٢٠١١م، وفيه الكثير من المخرجات التي تساعد على حل أزمة المياه والذي سيتم مناقشة بنوده ويأخذ كل ما هو صالح ويريد تعديل ومن هنا سيتم تجميع الأفكار والمقترحات ورفعها إلى الحكومة لإعادة انتاجها في الإعلان كي تساعد لتكون قضية المياه من أهم القضايا الحوارية في مؤتمر الحوار الوطني القادم، ويجب أن نشعر بقضية المياه والاهتمام البالغ بها وإلا فإننا نقضي ليس على هذا الجيل، بل الأجيال القادمة.

محلي صعدة يطلع على سير العمل بمكتب الخدمة المدنية بالمحافظة

■ ،،صعدة/سبأ

اطلعت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة خلال زيارتها أمس للإدارة العامة للإحصاء والتوثيق بديوان المحافظة على سير أداء العمل ومستوى الانضباط الوظيفي وخطة الإدارة للعام الجاري في جمع المعلومات وتوثيقها وأرشفتها .

واستمعت قيادة محلي صعدة إلى شرح من مسؤولي الإدارة حول الأنشطة والأعمال التي ينفذها في جمع وتوثيق المعلومات وأرشفتها .

كما اطلعت قيادة السلطة المحلية بصعدة خلال زيارتها لمركز المعلومات وإصدار كشوفات الراتب بمكتب الخدمة المدنية على طبيعة عمل المركز والخدمات المختلفة التي يقدمها للموظفين بمختلف المكاتب التنفيذية من خلال إصدار كشوفات الراتب وتنزيل الجزاءات للمقصرين بأعمالهم، وتوضيح آلية صرف مرتبات الموظفين الجدد خصوصا التربويين منهم.

وأكدت قيادة محلي صعدة أهمية الانضباط الوظيفي، مشددا على مكتب الخدمة المدنية متابعة الدوام الوظيفي لكافة الموظفين ورفع تقرير يومي بمستوى الانضباط، وإحالة المتخلفين إلى المساءلة القانونية، مشيرا إلى أن العام الجديد يتطلب من الجميع جهوداً كبيره لتحسين مستوى الأداء الوظيفي في الجوانب الإدارية والفنية.